

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال
الدراسات العليا

نموذج مقترح
لإدارة الأصول والخصوم بشركات التأمين
في ظل القيود الرقابية

**A Suggested Model
for Asset – Liability Management in Insurance Companies
under Regulatory Constrains**

بحث لاستيفاء متطلبات الحصول على درجة
دكتور الفلسفة في إدارة الأعمال

إعداد
صلاح محمد العادلي إسماعيل

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / نبيل عبد السلام شاكر

أستاذ التمويل والاستثمار

بكلية التجارة – جامعة عين شمس

٢٠١١

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج
ثانياً: التوصيات

أولاً: النتائج

قامت هذه الدراسة من أجل التوصل إلى نموذج لإدارة الأصول والخصوم في شركات التأمين في مصر، وفي سبيل ذلك استخدمت هذه الدراسة دالة لاجرانج لإيجاد أوزان مثلى لعناصر الأصول والخصوم حتى يتحقق هدف من هذا النموذج هو تعظيم العائد وتدنية المخاطرة، من خلال التخصيص الأمثل للموارد على محفظة الأصول وتدنية المخاطرة في محفظة الخصوم.

وقد اتسق منهج البحث مع ما جاء في دراسة Gordon & Kajiji, 2004 من حيث إيجاد أوزان نسبية مثلى، وإن اختلف مع دراسة "البير ٢٠٠٣" في المنهج الرياضي المستخدم وكذلك في قطاع التطبيق، حيث طبقت دراسة البير على البنوك المصرية. كما اتفق مع دراسة Wring Ping 2008 رغم الاختلاف في منهج البحث، حيث اعتمد Pring على عمل سيناريوهات مختلفة تتناسب عمل سوق التأمين وتكون وسيلة مرتبة. وبالمقارنة مع دراسة Nadine 2008 نجد أنه استخدم أسلوب التخصيص الأمثل للموارد على محفظة الأصول من خلال استراتيجيات حساب القيمة العادلة ولكنه عزل المخاطر في الأجل القصير.

وقد اتفقت دراستا Nadine و Thomas Berry 2008 في الاستراتيجيات المثلى لإدارة الأصول، واختلفتا مع الدراسة التي نحن بصدها في إيجاد نموذج مقترح يأخذ في الاعتبار العائد والمخاطرة التي تمثل هدف الإدارة المالية في تعظيم ثروة الملاك. واتفقت مع دراسة Gestmen 2008 في التركيز على أهمية وجود نموذج لإدارة الأصول والخصوم ولكن اختلفت معه في المنهج الرياضي المستخدم حيث استخدم Gestmen البرمجية الاحتمالية الهدفية وأوجد نموذج للأصول ونموذج للخصوم ونموذج تخصيص الأموال وبعد إيجاد هذه النماذج يتم المحاكاة مع الواقع.

من وجهة نظر أخرى قدم Andrew 2006 نموذج على أساس البرمجة الهدفية الاحتمالية من خلال تحليل مخاطر الاستثمار وإمكانية الاحتياط ضد الإفلاس، في حين أن هذه الدراسة قدمت نموذج لإدارة الأصول والخصوم من خلال إيجاد أوزان نسبية لشركات التأمين العاملة في مصر في ظل القيود الرقابية وإيجاد علاقة بين العائد والمخاطرة واختبارها مع مختلف بنود الميزانية في الشركات محل التطبيق. وقد استهدف البحث التحقق من صحة الفرضيات التالية:

- لا توجد فروق معنوي - ذات دلالة إحصائية - بين معاملات الاختلاف في حالة توزيع الأصول والخصوم بطريقة مثلى مقارنة بها في حالة التوزيع الفعلي لها بشركات التأمين.
- لا يوجد تأثير معنوي - ذو دلالة إحصائية - لتوزيع الأصول والخصوم بطريقة مثلى على سيولة شركات التأمين.
- لا يوجد تأثير معنوي - ذو دلالة إحصائية - لتوزيع الأصول والخصوم بطريقة مثلى على مخاطرة شركات التأمين.
- لا يوجد تأثير معنوي - ذو دلالة إحصائية - لتوزيع الأصول والخصوم بطريقة مثلى على ملكية شركات التأمين.

- لا يوجد تأثير معنوي - ذو دلالة إحصائية - لتوزيع الأصول والخصوم بطريقة مثلى على نشاط شركات التأمين.

وبعد عرض النموذج في الفصل السابق والذي قام الباحث باختباره عن شركات التأمين العاملة في مصر والمسجلة في هيئة الرقابة المالية في مصر في الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٩ والتي تمثل إحدى عشر عاماً توصل إلى النتائج التالية:

١ - تم إيجاد أوزان نسبية للأصول والخصوم لشركات التأمين العاملة في مصر باستخدام الأسلوب الرياضي دالة لاجرانج وأكدت النتائج على أن توزيع بنود الأصول والخصوم في ضوء النموذج المقترح ينطوي على تأثير على معامل الاختلاف لشركات التأمين حيث تحقق معامل اختلاف يبلغ ٨,١% (في حالة الأداء الفعلي) بينما وصل إلى ٥,٥% في حالة تطبيق النموذج المقترح (أي التوزيع حسب الأوزان المثلى الجديدة). وقام الباحث باختبار معنوية الفروق بين معاملات الاختلاف في حالة توزيع استثمارات شركات التأمين حسب الموقف الفعلي مقارنة بالتوزيع الأمثل، باستخدام اختبار ويلكوكسون Wilcoxon Signed Ranks Test. وقد اتضح وجود فروق معنوية توضح انخفاض معاملات الاختلاف في حالة التوزيع الأمثل، وذلك بمستوى معنوية ٠,٠٠٨. وهذا يشير إلى صحة الفرض الأول.

٢ - هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معامل الاختلاف الذي يمثل العلاقة بين العائد والمخاطرة الناتج عن إيجاد أوزان نسبية مثلى للأصول والخصوم والسيولة مقيسة بالنقدية والودائع بالبنوك. وقد تراوح معامل التحديد ما بين ٠,٧٤٦ إلى ٠,٨٠٨ عند استخدام تحليل الانحدار البسيط والدالة التربيعية وLogit، وهذا يشير إلى صحة الفرض الثاني.

٣ - لم يتوصل الباحث إلى دلالة إحصائية بين معامل الاختلاف الذي تمثل العلاقة بين العائد والمخاطرة الناتج عن وجود أوزان نسبية مثلى للأصول والخصوم ونسبة مخصص الأخطار السارية. وقد تراوح معامل التحديد ما بين ٠,١٠١ إلى ٠,١٢٤ عند استخدام تحليل الانحدار البسيط والدالة التربيعية وLogit، وهذا يشير إلى عدم صحة الفرض الثالث.

٤ - هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معامل الاختلاف والعائد والمخاطرة الناتجة عن إيجاد أوزان نسبية مثلى للأصول والخصوم ونسبة حقوق المساهمين التي تمثل حق الملكية. وقد تراوح معامل التحديد ما بين ٠,٧٧٥ إلى ٠,٩٨٧ عند استخدام تحليل الانحدار البسيط والدالة التربيعية وLogit، وهذا يشير إلى صحة الفرض الرابع.

٥ - هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معامل الاختلاف التي تمثل العلاقة بين العائد والمخاطرة الناتج عن إيجاد أوزان نسبية مثلى للأصول والخصوم ونسبة الأقساط التي تمثل النشاط. وقد تراوح معامل التحديد ما بين ٠,٩٣٤ إلى ٠,٩٧٥ عند استخدام تحليل الانحدار البسيط والدالة التربيعية وLogit، وهذا يشير إلى صحة الفرض الخامس.

ثانياً: التوصيات

بعد استعراض النتائج وانطلاقاً من عنوان البحث:

- ١ - يوصي الباحث شركات التأمين العاملة في مصر والمسجلة بهيئة الرقابة المالية بإتباع نماذج إدارة الأصول والخصوم الذي أصبح ضرورة ملحة في ظل ضغوط السيولة العالمية ومقابلة متطلبات السوق التأميني في مصر خاصة.
- ٢ - كذلك يوصي الباحث شركات التأمين العاملة في مصر المسجلة لدى هيئة الرقابة المالية بتوظيف والاستفادة من النتائج المترتبة على اذر الأصول والخصوم في الرقابة من المخاطر نظراً لما يتمتع به العمل التأميني من صيغة خاصة دون المؤسسات المالية الأخرى من مخاطر مالية تأمينية ومخاطر مالية تحتاج التحوط بشدة.
- ٣ - يوصي الباحث شركات التأمين العاملة في مصر والمسجلة بتوفير البيانات اللازمة لغرض البحث العلمي لأن هذا ينعكس عليها في صورة بحث علمي يتعامل مع مشاكلها ويؤدي إلى تحسين كفاءة العمل بها.
- ٤ - يوصي الباحث بأن تعود الهيئة الرقابية على النشاط التأميني في مصر لهيئة الرقابة على التأمين بدلاً من هيئة الرقابة المالية نظراً للصبغة الخاصة للتأمين التي تختلف عن باقي المؤسسات المالية لأن المدير في شركات التأمين يواجهه مشكلتين عما التنويع وكذلك دراء المخاطر الخاصة بالنشاط التأميني مما يجعلها مختلفة عن باقي المؤسسات المالية من حيث صبغة عملها وتحتاج إلى رقابة خاصة دون باقي المؤسسات المالية.
- ٥ - من خلال تجربة الباحث في مجال البحث العلمي في النشاط التأميني يوصي الباحث الهيئة الرقابية على النشاط التأميني بتوفير الأساليب الرياضية الخاصة بالعمل التأميني لإمكانية استخدامها في مجال البحث العلمي نظراً لارتفاع أسعارها وهذا سوف ينعكس عليها في صورة بحث علمي يتعامل مع المشاكل التي يمكن أن تعوق عملها بصورة كفاءة وفعالة.
- ٦ - في ضوء ما سبق يوصي الباحث في مجال التأمين بأبحاث مستقبلية وبخاصة أن هناك ندرة في مجال هيكل التمويل الأمثل وبخاصة القانون ١٠ لسنة ٨١ والمعدل بالقانون ٩٥ لسنة ٩١ والمعدل بالقانون ١١٨ لسنة ٢٠٠٣ يقر الملكية بـ ٦٠ مليون في حين إجمالي الأصول في بعض الشركات يصل إلى قرابة ٥ مليارات وذلك بأبحاث عن التخصيص الأمثل للموارد على محفظة التأمين نظراً لحساسية العمل التأميني ومتطلبات السيولة لديه.
- ٧ - في ظل استخدام البحث العلمي في إدارة الأصول والخصوم يوصي الباحث بتعديل القانون والخاص بنسب الاستثمار في ظل العائد والمخاطر وتعظيم ثروة الملاك ومقابلة متطلبات النشاط التأميني إلى النسب المثلى التي تعظم العائد وتدني المخاطرة وتقابل ضغوط السيولة لأن عندما يكون القانون يخصص ٥٠% من رأس المال المدفوع لمقابلة متطلبات السيولة في ظل القانون ٦٠ مليون فهل ٣٠ مليون تكفي

لشركة أصولها خمسة مليارات ولديها متطلبات تفوق هذا المخصص، لذا يوصي الباحث بإعادة تخصيص نسب التوزيع للأموال.

٨ - لم يتوصل الباحث إلى دلالة إحصائية عن إجراء التحليلات الإحصائية على مخصص الأخطار السارية نظراً بتحدد وفقاً للطريقة الأربعة والعشرين التي يحددها التأمين من قبل الهيئة عن شركات التأمين وهذا تؤكد الحاجة إلى وجود نسب مثلى تحديد بناء على تحليل العائد والمخاطرة.

قائمة المحتويات

	الفصل الأول: الإطار العام للبحث
٢	أولاً: مشكلة البحث
٥	ثانياً: القيود الرقابية والإدارية
٦	ثالثاً: افتراضات النموذج وفرضيات البحث
٧	رابعاً: منهج البحث
٩	خامساً: أهداف وأهمية البحث
١٠	سادساً: الدراسات السابقة
١٠	الدراسات المتعلقة بنظرية الوساطة المالية
١٤	الدراسات المتعلقة بهيكل الأصول والخصوم
٢٢	الدراسات المتعلقة بنظرية المحفظة
٣٤	الدراسات المتعلقة بهيكل التمويل
٤١	خلاصة الدراسات السابقة
	الفصل الثاني: النموذج المقترح
٤٣	أولاً: افتراضات وخطوات بناء النموذج
٤٥	ثانياً: الصياغة الرياضية للنموذج
	الفصل الثالث: تطبيق النموذج
٥٣	أولاً: تقدير الأوزان النسبية المثلى لأصول وخصوم شركات التأمين
٥٥	ثانياً: الإختبار الإحصائي لتأثير تطبيق النموذج على العائد والمخاطرة
	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات
٦٢	أولاً: النتائج
٦٤	ثانياً: التوصيات
	قائمة المراجع المستخدمة
٦٧	أولاً: المراجع العربية
٦٨	ثانياً: المراجع الأجنبية
٧٣	ملحق بمخرجات التحليل الإحصائي

فهرس الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
٣	أصول شركات التأمين في مصر في ٢٠١٠/٠٦/٣٠	١
٣	خصوم شركات التأمين في مصر في ٢٠١٠/٠٦/٣٠	٢
٤	معدل العائد على الأصول لشركات التأمين في مصر في ٢٠١٠/٠٦/٣٠	٣
٥٠	الأوزان النسبية المثلى بشركة مصر للتأمين	٤
٥٠	الأوزان النسبية المثلى بشركة التأمين الأهلية	٥
٥١	الأوزان النسبية المثلى بشركة المهندس	٦
٥١	الأوزان النسبية المثلى بشركة AIC للتأمين	٧
٥٢	العلاقة بين العائد والمخاطرة للأوزان المثلى	٨
٥٢	العلاقة بين العائد والمخاطرة للأوزان الفعلية	٩

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
١٤	عملية إدارة الأصول والخصوم	١
٤٤	قائمة الميزانية بالأوزان النسبية	٢

شكر وتقدير

يسجد الباحث لله شكراً على النعم التي أنعم الله عليه بها، وكذلك يتقدم الباحث بالشكر وأسمى آيات التقدير إلى استاذة الفاضل الأستاذ الدكتور/ نبيل عبد السلام شاكر أستاذ التمويل والاستثمار بكلية التجارة جامعة عين شمس على قبوله الإشراف على الرسالة وكذلك على كل ما قدمه من رعاية خاصة للباحث خلال فترة دراسته بالكلية التي امتدت لسنوات لم يكن فيها سوى عالم فاضل ومثال للعطاء لأستاذ الجامعة.

كما يتقدم الباحث بالشكر والعرفان بالجميل إلى الأستاذ الدكتور/ السعيد محمد لبدع أستاذ الإدارة المالية بكلية التجارة جامعة طنطا الذي أبدى مساعدة للباحث قبل أن يكون رئيساً للجنة وقبل رئاسة اللجنة بامتنان وعطاء العلماء.

كما يتقدم الباحث بالشكر والعرفان بالجميل إلى الأستاذ الدكتور/ محروس أحمد حسن أستاذ إدارة الأعمال المساعد بكلية التجارة جامعة عين شمس الذي وقف إلى جانب الباحث خلال فترة دراسته بالكلية كأخ أكبر ولم يتوان في تقديم النصح والإرشاد له كذلك على قبوله المشاركة في لجنة الحكم والمناقشة.

وانطلاقاً من "ولا تنسوا الفضل بينكم" وعلى أساس رد الفضل لأهله بالشكر فيتقدم الباحث بالشكر والعرفان بالجميل لكل من الأستاذ الدكتور/ أسامة الأنصاري أستاذ التمويل والبنوك بكلية التجارة جامعة القاهرة على ما قدمه للباحث وكذلك الأستاذ الدكتور/ نادر ألبير أستاذ إدارة الأعمال المساعد بكلية التجارة جامعة عين شمس على تعاونه المثمر مع الباحث.

كما يتقدم الباحث بالشكر إدراكاً منه لقيمة الفضل الذي قدمه الدكتور/ طلال الدابي مدرس نماذج الأعمال بـ Brunel Business School ببريطانيا على المجهودات التي قدمها للباحث خلال فترة البحث. كذلك يتقدم الباحث بالشكر والعرفان بالجميل لكل يد امتدت له خلال فترة البحث لإتمام هذا العمل وإخراجه بهذا الشكل.

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: مشكلة البحث
ثانياً: القيود الرقابية والإدارية
ثالثاً: افتراضات النموذج وفرضيات البحث
رابعاً: منهج البحث
خامساً: أهداف وأهمية البحث
سادساً: الدراسات السابقة

أولاً: مشكلة البحث

في دراسة (Gordon & Kajiji, 2004) أكدا فيها على أن شركة التأمين تقدم على الأقل نشاطين مميزين على باقي المنظمات المالية وهما بيع عقود مستقبلية والنشاط الآخر هو تنويع الاستثمارات، ويؤكد ذلك على اختلافها عن باقي المؤسسات المالية مثل البنوك والتي تتلقى الودائع وتقوم بالإقراض كنشاط أساسي وتختلف عن النشاطات الأخرى للشركات ويترتب على ذلك ارتفاع المخاطر التي تتعرض لها. وفي هذا الصدد ذكرا (Babble & Merrill, 1997) عن المخاطر الاكتوارية والمخاطر الطبيعية مما يجعلها ذات طبيعة خاصة، وذلك بجانب ما قدماه الباحثان (Gordon & Kajiji, 2004) من أن حاجة شركات التأمين لنموذج لإدارة الأصول والخصوم لتخفيف تأثير أمراض عدم كفاءة استخدام الموارد العامة نتيجة لتعدد البيئة الاقتصادية.

في هذا الصدد ذكرا (Cummins & Wesis, 2002) من أن مديري شركات التأمين يواجهون نوعين من المشاكل وهي مشكلة تخصيص الموارد المتاحة على الأصول، وكذلك وجود هيكل تمويلي أمثل، وهذا ما دفع الباحث لتناول شركات التأمين للبحث عن مشكلة تخصيص الموارد على الأصول وبناء جيد بجانب المصادر نظراً لطبيعة شركات التأمين الخاصة والذي أكد عليه (Cummins, 2004) من أنها تتعرض لمخاطر تختلف عن باقي المؤسسات المالية مثل تأمينات الحياة التي تتأثر تأثيراً بالغاً بالكوارث الطبيعية، بالإضافة للمخاطر الأخرى التي تتعرض لها المنشآت المالية.

وتتضح مشكلة شركات التأمين في مصر من خلال الجدول الذي أثير عنها وضمها لوزارة المالية - جدول حول بيعها أو إدماجها، وخلصا (Cummins & Wesis, 2002) في دراستهما عن المخاطر التي تكتنف عمليات الإدماج والاستحواذ من صعوبة، نظراً لن العمليات التي تمت فيها إدماج أو استحواذ أعطت عائد غير عادي (-1%) بالإضافة إلى صعوبة توافر فرضية الرشد في نظرية التمويل — هذا يجعل وجود نموذج لإدارة الأصول والخصوم يمكن أن يصل بنا إلى الكفاءة في إدارة الموارد بشكل أفضل.

والجدول التالي يوضح أصول بعض شركات التأمين في مصر في ٢٠١٠/٠٦/٣٠

جدول رقم (١): أصول بعض شركات التأمين في مصر في ٢٠١٠/٠٦/٣٠

الشركات	النقدية بالصندوق ولدى البنوك	الاستثمارات	مدينو عمليات التأمين	شركات التأمين وإعادة التأمين	المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	إجمالي الأصول
مصر	١٢٠.١١٦	٨٩٠.٠٩٩	٥٨٨٥٠	١٢٩٨٢	٢٣٠.٧١٧	٢٢٧١٥٧٣٦
الأهلية	٣٣٤٨٠	٢٠.٤٦٢٨١	٥٨٦٥٨	-	٣١٧٢٤٥	٢٤٧١٢٨٣
المهندس	١٢٣١	٤٤٦٤٢٩	٣٠٩٦	٥٠٥	١١٩١	١٠.٦٦٥٢٣
AIC	١٢٧٥	٨٨٧٣٤	٦٢٩٠	٥٣٨٢	١٩١٩	١٠.٤٢٨٢
السوق	٢٢٢١٨٣	١٦٧١.٩٩١	٢٥٤٦٤٠	٢٧٥٨٦	٦٩١٧٣٨	٣٥٨٤.٩١٧

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، الكتاب الإحصائي السنوي لسوق التأمين المصري، ٢٠١٠

ومن الجدول السابق يتضح أنه توجد اختلافات في قيم بنود الأصول باختلاف الشركات، كما يتضح اختلاف توليفة الأصول لكل شركة على حدة، وبذلك يمكن القول بأن هيكل الأصول لشركات التأمين يمثل ظاهرة تستحق الدراسة.

والجدول التالي يوضح خصوم بعض شركات التأمين في مصر في ٢٠١٠/٠٦/٣٠

جدول رقم (٢) : خصوم بعض شركات التأمين في مصر في ٢٠١٠/٠٦/٣٠

الشركات	إجمالي حقوق حملة الوثائق	شركات التأمين وإعادة التأمين	الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى	المخصصات الأخرى	حقوق المساهمين	إجمالي الخصوم
مصر	١٦٧٧٣٣٨٨	٨٤٧٧٦٧	١٢٩٧.٦٢	٣١١٢٨٧	٣٤٨٦٣٣٢	٢٢٧١٥٧٣٦
الأهلية	١٦.٩٧٠٠	٦٦٩٥	٦٦٩٥٥	٣٦٩٧	٧٨٤٢٣٥	٢٤٧١٢٨٣
المهندس	٥٧٩٥٤١	٢٣.٢٢٨	٥٢٨٤٣	٢٠٩٢٨	١٨٢٩٨٣	١٠.٦٦٥٢٣
AIC	١١٥١٧	١.٥٩٩	٥٠٥٩	٣٠٩٠	٧٤٠١٦	١٠.٤٢٨٢
السوق	٢٥٠.٤١٧.٩	١٦٥٧٢٨٢	٢١٧٤٩٠.٦	٤٤٧٤٥٩	٦٥١٩٥٦٢	٣٥٨٤.٩١٧

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، الكتاب الإحصائي السنوي لسوق التأمين المصري، ٢٠١٠

ومن الجدول السابق يتضح أنه توجد اختلافات في قيم بنود الخصوم باختلاف الشركات، كما يتضح اختلاف توليفة الخصوم لكل شركة على حدة، وبذلك يمكن القول بأن هيكل التمويل لشركات التأمين يمثل ظاهرة تستحق الدراسة.

والجدول التالي يوضح معدل العائد على الأصول لهذه الشركات في ٢٠١٠/٠٦/٣٠
جدول رقم (٣) : معدل العائد على الأصول لشركات التأمين في مصر في ٢٠١٠/٠٦/٣٠

الشركات	أرباح العام	الأصول	معدل العائد على الأصول
مصر	٢٤٨٩٨١	٢٢٧١٥٧٣٦	٠,٠١١٠
الأهلية	٤٤٠٠	٢٤٧١٢٨٣	٠,٠٠١٨
المهندس	٢٥٠٣٦	١٠٦٦٥٢٣	٠,٠٢٣٥
AIC	٣٨٥٣	١٠٤٢٨٢	٠,٠٣٦٩
إجمالي السوق	٥٢٦٥٠٤	٣٥٨٤٠٩١٧	٠,٠١٤٧

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، الكتاب الإحصائي السنوي لسوق التأمين المصري، ٢٠١٠

ومن الجدول السابق يتضح أنه توجد اختلافات في معدلات العوائد على الاستثمار لشركات التأمين، وهنا يبرز سؤال هام يتعلق بمدى تأثير هذه الاختلافات باختلاف كل من هيكل الاستثمار وهيكل التمويل لهذه الشركات، وبوجه عام يتمثل السؤال المحوري لهذا البحث في السؤالين التاليين :

- ١- كيف نتوصل إلى نموذج يحدد الهيكل المالي الأمثل لشركات التأمين العاملة بالسوق المصري؟
- ٢- ما هي طبيعة ودرجة تأثير معدلات الربحية بشركات التأمين بكل من هيكل الاستثمار وهيكل التمويل لهذه الشركات في ضوء النموذج المقترح؟

ثانياً: القيود الرقابية والإدارية Regulatory and Managerial Constraint

١- قيود الملاءة المالية Solvency Regulation

قامت الحكومات بمجهودات لمراقبة الملاءة الحالية لشركات التأمين، فمثلاً صدر بمصر القانون ١٠ لسنة ٨١ المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ٩٥ والمعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٨ والذي نصت المادة "١٤" على "يكون رأس مال شركة التأمين المصدر ٦٠ مليون جنيه مصري وأن يكون رأس المال المدفوع منه ٥٠% ويسدد الباقي على خمس سنوات"، بينما النظرية الاقتصادية اقترحت على المستثمرين إمكانية تقيد المخاطر الأخلاقية أو تكلفة الوكالة باستخدام المراقبة وشروط التعاقد "Smith & Warner 77" وذلك للحماية من الإفلاس وفي هذا العدد أكد "Myers & Smith 81" وبالتمعن في التشريعات نجد أن التشريعات الحكومية هي المهيمنة على الهيكل المالي لشركات التأمين ويظهر جلياً ذلك في التدخل الحكومي بالضغط على منح التراخيص أو سحبها، مثلاً القانون المصري رقم ١٠ لسنة ٨١ أفرد المادة ٦٢ لهذا بخصوص "أما في النظرية الاقتصادية الحديثة فإن تحليل الملاءة المالية فقد حددت وجهتين هما رأس المال وأخرى متعلقة بالتسعير حسب "Seth Chandler 95".

١- حيث قدم كيني نسبة العلاقة بين الأقساط ورأس المال في حدود نسبة ٢ : ١ وإذا ارتفعت النسبة إلى ٣ : ١ فنقوم "IRIS" The Insurance Regulatory Information System الأمريكية لسحب الرخصة، (Gordon & Kajiji 2004).

٢- قيود التسعير Pricing Regulatory: تضع بعض الجهات الرقابية على صناعة التأمين في أنحاء العالم سعر تأميني مباشر أو من خلال قيود التسعير (Cummins Wiess 1998)، وأن سعر التأمين يرتبط ارتباطاً عكسياً بمخاطر الإفلاس (Cummins 2006).

٢- قيود السيولة Liquidity Constraint

إن ضغوط السيولة في نهاية السبعينات وبداية الثمانينيات دفعت شركات التأمين إلى تبني استخدام نماذج الأصول والخصوم المستخدمة في البنوك والتي يمكن أن تخفف من أمراض نقص الكفاءة للاستخدام الأمثل للموارد (Gordon & Kajiji 2004).

ونظراً للمتطلبات الدورية لشركات التأمين بكل أنواعها فإن للسيولة أهمية خاصة، وعليه أفرد القانون المصري ١٠ لسنة ٨١ في مادته ٢٨ في العدد على كيفية تخصيص الأموال واستثمارها:

١- ٢٥% على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية وشهادات مضمونة

٢- ١٠% من رأس المال المدفوع لشراء أسهم

٣- ١٠% من رأس المال المدفوع لشراء سندات

٤- ١٠% من رأس المال المدفوع استثمارات في عقارات